



المنسق / رجب عجيبة



الفهرس

الصفحة		
	مقدمة	الفصل الأول :
5	- مفهوم التحليل المالي	
6	- استعمالات التحليل المالي	
7	- مصادر المعلومات	
7	- مستخدمو المعلومات	
8	- دور المحلل المالي	
9	- أهداف التحليل المالي	
	القوائم المالية	الفصل الثاني :
11	- أنواع المؤسسات	
14	- التعريف بالقوائم المالية	
14	- قائمة الدخل	
20	- الميزانية العمومية	
21	- تبويب عناصر الميزانية	
28	- أدوات التحليل المالي	
	تحليل القوائم المالية	الفصل الثالث :
31	- التحليل المقارن للميزانيات العمومية	
36	- التحليل المقارن لقوائم الدخل	
39	- التحليل الهيكلي للقوائم المالية	
39	- تحليل النسب المالية	
50	- استخدامات النسب المالية	



الفصل الأول

مقدمة

- ← مفهوم التحليل المالي
- ← استعمالات التحليل المالي
- ← مصادر المعلومات
- ← مستخدمو المعلومات
- ← دور المحلل المالي



← أهداف التحليل المالي



مقدمة

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة ، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ، وحدا بالمشرع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة ، وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه ، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها ، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة .



مفهوم التحليل المالي

يعرّف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار ، وتحقيق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية :

- 1- التركيب المالي للمؤسسة (Financial Structure) المتمثل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول .
- 2- دورتها التشغيلية (Operating Cycle) المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها .
- 3- الإتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة .
- 4- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة ، كالإنحراف في المبيعات والإنحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة .

ممّا تقدم ، نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرّف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها ، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة ، بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة .

والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين ، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والإقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة . ومن هذا المنطلق ، ننظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة ، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة ، ويؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .





استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة وأهمها :

1. التحليل الائتماني (Credit Analysis)

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم ، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل ، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى ، الإطار الملائم والفعل الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب ، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل .

2. التحليل الإستثماري (Investment Analysis)

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات ، وأسناد القرض ، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها .

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها ، والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والإستثمارات في مختلف المجالات .



مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي :

1. مصادر معلومات داخلية

2. مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي ، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفية Qualitative .

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي :

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة ، وتشمل الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية ، مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة .
5. الصحف والمجالات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث .
6. المكاتب الإستشارية .

مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي

للتحليل المالي استعمالات واسعة جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته ، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً ما يلي :

1. المستثمرون
2. إدارة المؤسسة نفسها
3. سمسرة الأوراق المالية
4. الدائنون
5. العاملون
6. المصالح الحكومية
7. المؤسسات المتخصصة بالتحليل

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى ، وذلك لإختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها .



دور المحلل المالي (Corporate Finance)

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

أ - المظهر الفني (Technical Aspect)

ويقوم المظهر الفني على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلك للقيام بما يلي :

- 1- احتساب النسب المالية
- 2- إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم
- 3- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى

ب - المظهر التفسيري (Interpretive Aspect)

ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الإستعانة بالمعلومات التالية :

1. خلفية المؤسسة ، وتشمل ما يلي :

- أ - شكلها القانوني
- ب - ملكيتها
- ج - إدارتها
- د - طبيعة نشاطها
- هـ - المنافسة

2. المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بما يلي :

- أ - خصائص الصناعة التي تنتمي إليها
- ب - مركز المؤسسة في الصناعة
- ج - السوق الذي تعمل فيه
- د - الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها



أهداف التحليل المالي (Objectives Of Financial Analysis)

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة ، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة ، وبشكل عام ، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

1. تعرّف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة
2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الإقتراض
3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة
4. الحكم على مدى كفاءة الإدارة
5. تعرّف الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة
6. تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة
7. الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم
8. معرفة وضع الشركة في قطاعها



الفصل الثاني

القوائم المالية

- ← أنواع المؤسسات
- ← التعريف بالقوائم المالية
- ← أدوات التحليل المالي

القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة ، وقد تولّت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي وضعت الإطار العام لمهنة المحاسبة ضمن ما يلي :

- 1- قياس موجودات الوحدة الإقتصادية
- 2- بيان التزامات الوحدة الإقتصادية وحقوق أصحابها
- 3- بيان التغيرات في قيمة موجودات ومطلوبات الوحدة وحقوق أصحابها خلال الفترة المحاسبية
- 4- التعبير عن قيم الموجودات والمطلوبات بوحدة العملة المستعملة

ومن المعلوم أن للأنشطة التي تمارسها المؤسسات التجارية أثر في تركيبة قوائمها المالية ، حيث تختلف الأهمية النسبية لمختلف البنود جوهرياً باختلاف نشاط المؤسسات ، لذا ؛ وقبل استعراض القوائم المالية ، سنشير بسرعة إلى الأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسات ، والسمات الأساسية التي يتصف بها كل نشاط وأثر ذلك على مكونات بنود الميزانية من الناحية الكمية .

أنواع المؤسسات (Types Of Firms)

يمكن تصنيف المؤسسات إلى أربعة أنواع وذلك من حيث طبيعة النشاط الذي تقوم به وهي :

1. المؤسسات الصناعية (Manufactures)

وهي المؤسسات التي تتبع منتجات قامت بتصنيعها أو تجميعها باستعمال مواد خام وآلات وعمّال ، وتتطلب طبيعة هذه النشاط استثماراً كبيراً في الموجودات الثابتة ، كما تتطلب أيضاً استثماراً كبيراً (نسبياً) في الحسابات المدينة والبضاعة بمختلف أنواعها ، أما جانب المطلوبات من الميزانية ،



فيتميز بارتفاع حقوق أصحاب المؤسسة ، وكذلك ارتفاع الديون الطويلة الأجل ، وتتمثل المطلوبات القصيرة الأجل بديون البنوك القصيرة الأجل وديون الموردين .



أما قوائم الدخل لمثل هذه المؤسسات ، فيتوقع أن تظهر هامشاً ربحياً عالياً لإرتفاع المخاطر ، كما يتوقع ظهور مصروفات إدارية وعمومية عالية أيضاً .

2. مؤسسات البيع بالجملة (Wholesalers)

وهي المؤسسات التي تتعامل بتجارة السلع على نطاق واسع ، وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع حجم رأسمالها العامل الإجمالي ، حيث تتركز معظم موجودات بالحسابات المدينة وبال بضائع ، أما الموجودات الثابتة فقليلة الأهمية .

وتمول موجودات هذه المؤسسات بالإعتماد على الإقتراض القصير الأجل من البنوك والموردين ، أما المصادر الذاتية والقروض الطويلة الأجل فهي قليلة نسبياً لانخفاض الحاجة في مثل هذه الحالة إلى الإستثمار في الموجودات الثابتة كما أشرنا سابقاً ، لأن مثل هذه المؤسسات تباع منتجات جاهزة دون أن تضيف لها شيئاً ، لذا توصف مخاطرها بأنها منخفضة وهوامشها الربحية ومصروفات التشغيل لديها منخفضة أيضاً ، كذلك فإن ما تحققه هذه المؤسسة من أرباح تعتمد بالدرجة الأولى على معدلات الدوران المرتفعة لديها ، حيث تعادل مبيعاتها أضعاف موجوداتها في معظم الأحيان .

3. مؤسسات البيع بالمفرق (Retailers)

وهي المؤسسات التي تباع منتجاتها للمستهلك النهائي للسلعة التي تتعاطى تجارتها ، ويتميز الإستثمار في الموجودات الثابتة لدى هذه المؤسسات بارتفاعه مقارنة مع مؤسسات البيع بالجملة ، ويعود السبب في ذلك إلى رغبتها في جلب اهتمام المستهلك من خلال الديكور الجميل والعرض الجذاب للسلع والخدمات .

وتتصف مؤسسات تجارة المفرق ، والتي يتميز نشاطها أحياناً بالموسمية ، بصغرها وانخفاض رأسمالها واعتمادها على القروض القصيرة الأجل لتمويل عملياتها .

وتبيع هذه المؤسسات للمستهلك النهائي ، هذا ويتوقع أن تكون هوامشها الربحية عالية لإرتفاع تكاليف الإعلان والتسويق والديكور .





4. مؤسسات الخدمات (Utilities)

تبيع مؤسسات الخدمة سلعاً غير ملموسة يتم استهلاكها عند تقديمها مباشرة ، مثل الكهرباء والمواصلات والخدمات المهنية .

ويصعب وضع نموذج عام موحد لميزانيات مؤسسات الخدمات لتعدّد هذه المؤسسات ولتنوع الخدمات التي تقدمها ، ولكن هناك صفات عامة تجمع بين تركيبة موجوداتها ومصادر تمويلها .

وقد تكون البضاعة منعدمة أو قليلة الحجم لدى هذه المؤسسات لبيعها خدمات غير ملموسة ، أما الموجودات الثابتة فغالباً ما تكون كبيرة الحجم كما هي الحال في مؤسسات النقل والقطارات ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ، أما مصادر التمويل فغالباً ما تكون من رأس المال والديون الطويلة الأجل .



التعريف بالقوائم المالية (Financial Statements)

إنَّ المحلل يحتاج لإتخاذ قراره إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية ، إلا أنَّ المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية :

1. موضوعيتها ، إذ أنها تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية
2. تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإستنتاج منها
3. استعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة

أولاً : قائمة الدخل (Income Statement)

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة ، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات ، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية .

وإذا تحقق للمؤسسة دخول أخرى عدا المبيعات ، أو ترتب عليها مصروفات أخرى عدا المصاريف العادية ، يتم تصنيف هذه الدخول والمصاريف في بنود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المؤسسة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات .

وعند إعداد قائمة الدخل يقوم المحاسب بتحديد العناصر التي تشكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها ، ويتم المقارنة بينها لتحديد الدخل ، أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الأصول لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها .



وتعكس هذه القائمة نتائج أعمال المؤسسة على الفترات الزمنية ذات العلاقة ، هذا وتستخرج قائمة الدخل من عدة حسابات باختلاف طبيعة المشروع منها :

أ - حساب التشغيل للمشاريع الصناعية

ب - حساب المتاجرة للمشاريع التجارية

ج - حساب الأرباح والخسائر

□ أهمية قائمة الدخل

من أهم أهداف المحاسبة تعرف الدخل الصافي المتحقق من المشروع خلال الفترة الزمنية موضع الإعتبار ، لأن تعرف الدخل ضروري في المجالات التالية :

أ - تمكين المالكين من تعرف نتائج استثماراتهم

ب - تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم

ج - تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح

د - تمكين المحللين من تقييم بدائل الإستثمار في مختلف المشروعات



□ مثال على قائمة الدخل

بالبينار	
4200	المبيعات
(2800)	تكلفة المبيعات
1400	مجل ربح العمليات
(950)	المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع
(100)	الإستهلاك
350	صافي ربح العمليات
(50)	فائدة مدفوعة
300	صافي ربح العمليات بعد الفائدة
	إيرادات أخرى :
10	* فائدة مقبوضة
15	* أرباح أسهم
10	* ربح بيع موجودات
35	
(25)	مصروفات أخرى
320	صافي الربح قبل الضريبة
(160)	ضريبة (50%)
160	صافي الربح بعد الضريبة



□ عناصر قائمة الدخل

1- المبيعات أو الإيرادات (Gross Sales, Revenue, Income)

وهي عبارة عن الدخل المتحقق من عمليات الوحدة الإقتصادية الأساسية ، وللوصول إلى صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات العناصر التالية :

أ - مردودات المبيعات

ب- الخصم المسموح به

2- تكلفة المبيعات (Cost Of Goods Sold)

يتكون هذا البند من الكلفة المرتبطة بالوحدات المباعة ، وتختلف طريقة عرض هذا البند فيما بين الوحدات التجارية والصناعية ، إذ أن المتاجرة لا تتطلب وجود مواد خام وبضاعة تحت التصنيع ومصروفات تصنيع .

وتظهر تكلفة البضاعة (للمؤسسة التجارية) كما يلي :

100	بضاعة أول المدة
1550	+ مشتريات
1650	البضاعة المتاحة للبيع
150	- بضاعة آخر المدة
1500	تكلفة المبيعات



أما المشروعات الصناعية ، فتعد قائمة تبين تكلفة البضاعة المصنعة التي تشبه في طبيعتها البضاعة المشتراة في المشروعات التجارية ، وتظهر تكلفة البضاعة المصنعة على النحو التالي :

تكلفة البضاعة المصنعة للفترة المنتهية في 2001/12/31	
أ - مواد خام :	
مواد خام أول المدة	100
+ مشتريات مواد خام	850
مواد خام متاحة للإستعمال	950
- مواد خام في نهاية المدة	(20)
تكلفة المواد الخام	930
ب - عمل مباشر	520
ج - مصروفات صناعية غير مباشرة	
عمل غير مباشر	140
مواد غير مباشرة	40
صيانة ، تأمين ، متفرقة	220
استهلاك المصنع	100
مجمل المصروفات الصناعية غير المباشرة	500
+ بضاعة تحت التصنيع / أول المدة	440
- بضاعة تحت التصنيع / آخر المدة	140
د - التغير في البضاعة تحت التصنيع	(300)
تكلفة البضاعة المصنعة (أ + ب + ج + د)	1650



هذا وبعد احتساب كلفة البضاعة المصنعة ، يتم احتساب كلفة المبيعات بنفس الطريقة المطبقة في المؤسسات التجارية ، وذلك كالتالي :

كلفة المبيعات	
1650	كلفة البضاعة المصنعة
300	+ بضاعة جاهزة أول المدة
(350)	- بضاعة جاهزة آخر المدة
1600	كلفة البضاعة المباعة

3- مجمل ربح العمليات (Gross Margin)

وهو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها .

4- مصروفات التشغيل (Operating Expenses)

- وتشمل مصروفات البيع والتوزيع ، وهذه بدورها تشمل رواتب رجال المبيعات وعمولات البيع والإعلان والمعارض .
- المصروفات الإدارية والعمومية وتشمل الرواتب الإدارية ووسائل الإتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية وتكاليف التدقيق .

5- الدخول والمصروفات الأخرى (Other Revenues & Expenses)

وتشمل الأرباح المتحققة من فوائد الأرصدة ، والأرباح من الإستثمارات ودخل الإيجارات ؛ أما المصاريف الأخرى ، فهي المصاريف المشابهة في طبيعتها للدخول الأخرى .

6- أرباح أو خسائر غير عادية (Extraordinary Gains & Losses)

ويتم عرض هذا البند بشكل مستقل في قائمة الدخل ، ويصنف ضمن هذا البند العنصر الذي يحقق المعايير التالية معاً :

- أ - أن يكون غير عادي في طبيعته
- ب - غير متكرر في حدوثه
- ج - له أهمية نسبية

7- ضريبة الدخل



ثانياً : الميزانية العمومية (Balance Sheet)

هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها ، تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد .

وتقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين هما :

- أ - الجانب الأيمن : ويمثل الموجودات ، وهي عبارة عن الأصول التي تملكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل
- ب- الجانب الأيسر : ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين ، وهو يبين الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة .

وتعد هذه القائمة عادةً لفترة زمنية تدعى الفترة المحاسبية ، وقد جرت العادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعد عنها الحسابات للمؤسسات المختلفة سنة واحدة ، دون أن يمنع من إعداد بيانات مالية داخلية لفترات أسبوعية ، أو شهرية ، أو ربع سنوية ، أو نصف سنوية .

وبسبب كون الميزانية ملخصاً للموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة ، فإنها تتصف بالسكون لبينائها للموقف المالي للمؤسسة ، في لحظة واحدة فقط ، ولا تصبح بعدها ممثلة لهذا الوضع ، لأن عمليات البيع والشراء والوفاء والإستدانة لا تتوقف وبالتالي تغير الوضع المالي للمؤسسة بشكل مستمر .

وتتأثر تركيبة جانبي الميزانية بمجموعة من العوامل ، فتركيبه الموجودات تتأثر بمجموعة العوامل التالية :

- 1- طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة (تجارة ، صناعة ، خدمات)
- 2- أهداف المؤسسة (كالتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع)
- 3- شكل المؤسسة (مشروع فردي ، شركة تضامن ، شركة مساهمة)



أما تركيبة الجانب الأيسر ، فتتأثر بجميع العوامل السابقة ، بالإضافة إلى تأثرها بمجموعة العوامل التالية :

- 1- طبيعة أسواق المؤسسة (سياسات البيع والتوزيع ، توافر الإقتراض)
- 2- مرحلة النمو التي وصلتها المؤسسة (النمو ، البلوغ ، الانحدار)
- 3- فلسفة الإدارة في التمويل (التوسع في المديونية أو الإعتماد على الموارد الذاتية)
- 4- مدى توافر مصادر من رأسمال وديون

□ تبويب عناصر الميزانية

يتم تبويب عناصر الميزانية العمومية من اجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها ، وهو إعطاء صورة واضحة ، وعادلة لموقف المشروع المالي ، وهذا الأمر استدعى ترتيب عناصرها في مجموعات ملائمة ، يسهل معها الوقوف على حالة المشروع وحقيقته في نهاية الفترة المالية المعنية ، كما تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة ، كعرفة رأس المال العامل ، ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون صعوبة .

أولاً : الأصول (Assets)

تقسم الأصول إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية حسب درجة سيولتها ، حيث يتم الترتيب ابتداءً من الأصول الأكثر سيولة ومن ثم الأقل .

أ - الموجودات المتداولة (Current Assets)

وهي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة ، أيًا كان الأكثر ، وهي تشمل البنود التالية :

◀ النقد (Cash)

ويشمل النقد الموجود في صندوق المؤسسة ، بالإضافة إلى أية إيداعات نقدية في البنوك ، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار نقدية في البنوك ، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار وذلك المقيد ، فالمبالغ المحجوزة ضماناً لتسهيلات معينة ، والمبالغ الموجودة خارج البلاد وغير قابلة للتحويل هي أمثلة على النقد غير القابل للإستعمال ، ولا تصنف هذه ضمن الموجودات المتداولة .



◀ أسهم وسندات قابلة للتسويق (Marketable Securities)

غالباً ما تستثمر المؤسسات التجارية الفوائض النقدية المؤقتة لديها بأسهم وسندات قصيرة الأجل ، وبشكل خاص الأوراق الحكومية ؛ وذلك لأن مثل هذه الأوراق قد تدر دخلاً ، أو تحقق فائدة ، أو ترتفع قيمتها حين الحاجة إليها على شكل نقد .

وتصنف ضمن هذا البند الأوراق المالية التي لا تتوي المؤسسة الإحتفاظ بها ولها سوق جاهزة ونشطة ، كالأسهم المتداولة في السوق المالي ، هذا ولا يدرج ضمن هذا البند المساهمات في الشركات غير المتداولة أسهمها في السوق المالي ، ويتم تصنيف هذه الأوراق ضمن الموجودات المتداولة ، لوجود النية والإمكانية لتحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها ، وبعكس ذلك تصنف ضمن الإستثمارات طويلة الأجل .

◀ المدينون وأوراق القبض (Notes & Accounts Receivable)

يمثل هذا البند مطلوبات الشركة من عملائها الذين يشترون منتجاتها بشروط آجلة ، وما يدرج من الذمم المدينة ضمن هذا البند هي تلك المتوقع تحصيلها خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية ، ويجب أن نفصل هذا النوع من المدينين عن حسابات الموظفين المدينين ، وعن حسابات الشركات التابعة والشقيقة عن تلك الحسابات الناتجة عن العمليات العادية .

وفي حالة الحسابات الجارية للعملاء المدينين ، ليس هناك من تحديد لتاريخ الدفع ، لكن العرف التجاري هو الذي يحدد المواعيد التقريبية عادةً ، طبقاً لنوع النشاط التجاري ، أما بالنسبة لأوراق القبض ، فهي مرحلة أقرب إلى السيولة من المدينين ، لأنها عبارة عن تعهد بالدفع في وقت محدد ، يمكن تسهيلها لدى البنوك عن طريق الخصم

ويتحدد حجم هذا البند في ضوء سياسة المؤسسة للمبيعات الآجلة ، والأعراف السائدة في الصناعة وحجم المبيعات وطبيعة السلعة المباعة .

ونظراً لمخاطر عدم التحصيل المتوقع أن تواجهه بعض الديون ، تعمل المؤسسات على تكوين احتياطي خاص للديون المشكوك فيها ، وإذا ما تأكد عدم التحصيل مستقبلاً ، فيتم قيد الدين المعلوم على الإحتياطي المخصص لهذه الغاية .



◀ البضاعة (Inventory)

تتكون البضاعة من المنتجات التي ستقوم المؤسسة ببيعها ، أو المواد الخام التي ستقوم باستعمالها في عملية الإنتاج ، وهي من بين أكبر الموجودات في المؤسسات التجارية والصناعية .

وغالبا ما تكون بضائع المؤسسة التجارية جاهزة ، ولا تحتاج لكثير من العمل والخدمات لتجهيزها للبيع ، أما بالنسبة للشركات الصناعية ، فالوضع يختلف لأنها تملك أنواعاً مختلفة من البضائع ، طبقاً للمرحلة التي وصلت إليها في طريقها للوصول إلى الشكل النهائي القابل للبيع ، فهناك المواد الخام ، والبضاعة تحت التصنيع ، والبضاعة الجاهزة ؛ ويتم إظهار هذه العناصر الثلاثة في الميزانية بشكل مفصل أو في شكل مجموعة تحت بند البضاعة .

◀ المصروفات المدفوعة مقدماً (Prepaid Expenses)

وهي مبالغ مدفوعة لآخرين عن خدمات ستقدم للمؤسسة مستقبلاً ، وتتم رسملة هذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة لحين تقديم الخدمة ، إذ يتم بعدها تحميل قيمة الدفعة على حساب الأرباح والخسائر .

وتصنف هذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة ، ليس لأنها ستتحول إلى نقد ، بل لأنها دفعة مقدمة على خدمات لا بد أن يستعمل النقد لحيازتها وبحيث يتم استخدامها خلال فترة قصيرة .

ب - الموجودات الثابتة (Fixed Assets)

وهي الأصول التي يكتسبها المشروع للاستعانة بها على أداء خدماته ، أو تسهيل القيام بعملياته التجارية ، وليس لإعادة بيعها ، حيث يتم الاحتفاظ بها طالما بقيت منتجة ، مثل العقارات والآليات . وتشارك هذه الأصول في ميزات أهمها : أنها لا تهلك عادة في مدة مالية واحدة ، كما أن الأساس المستعمل في تقييمها والغرض منها واحد ، وطبيعة تمويلها واحدة ، إذ تمول عادة من أموال أصحاب المشروع ، أو بقروض طويلة الأجل نسبياً .

وأهم الأصول الثابتة ما يلي :

الأرض : أهم ما يميزها أنها لا تخضع للإستهلاك مثل بقية الأصول

الثابتة الأخرى ، وذلك لعدم محدودية حياتها الإستعمالية .

البناء والآليات : تتميز بمحدودية استعمالها ، بحيث تهلك بعد فترة نتيجة

لإستعمالها في عملية الإنتاج ، لذلك تنقص قيمة هذه

الأصول بواسطة الإستهلاك السنوي ، ويظهر الإستهلاك

لهذه الأصول بشكل رصيد متراكم مطروحاً من الأصول ،

وذلك بهدف إظهار قيمة الأصول الأصلية ، والإستهلاك

الحاصل عليه ، والرصيد الصافي بعد الإستهلاك .

ج - الأصول المعنوية (Intangible Assets)

يطلق عليها البعض الأصول الثابتة غير الملموسة (Intangibles) ، وهي تشمل

تلك الأصول التي لا وجود لها ، كشهرة المحل ، وحقوق الإمتياز والإختراع ،

والعلامات التجارية ، ومصرفيات التأسيس .

وتشارك هذه الأصول في ميزات أهمها أن قيمتها الدفترية لا يقابلها شيء ملموس ،

ومن هنا جاءت تسميتها بالأصول المعنوية ، كما أن هذه القيمة غير ثابتة ، بل

عرضة للتقلبات المفاجئة الناتجة في أغلب الحالات عن ظروف خارج إرادة إدارة

المشروع .

يضاف إلى ذلك أن يفضل دوماً إظهارها بأقل قيمة ممكنة خشية زوال قيمتها فجأة ،

نتيجة لزوال أسباب ودواعي وجودها .



وتذكر الأصول المعنوية حسب كلفتها ، وإن لم تكن لها كلفة ، فلا يجوز إدراجها ، هذا ويجب استهلاك الموجودات المعنوية ذات الوجود المحدد (Limited Existence) مثل الإستثمارات ، وحقوق الطبع والإمتياز ضمن الحياة المقدرة لها ، أما الأصول المعنوية ذات الحياة غير المحدودة (Unlimited Existence) مثل الشهرة والأسماء التجارية فإن المنطق لا يوجب استهلاكها ، ومع ذلك توصي المبادئ المحاسبية باستهلاكها خلال فترة زمنية .

ملاحظة

هناك أنواع من الأصول تعتبر أحياناً أصولاً ثابتة ، على حين لا تعتبر (أصولاً ثابتة) في أحيان أخرى ، فالأوراق المالية تعتبر أصولاً متداولة ، إذا كان شراؤها بهدف استغلال السيولة أو المضاربة ، أي لإعادة بيعها وقت ارتفاع سعرها ، على حين تعتبر أصولاً ثابتة ، إذا تمَّ شراؤها بهدف تحقيق السيطرة على الشركات المصدرة لها ، كما هي الحال في الشركات القابضة والتابعة ، ومن هنا يأتي اختلاف تقييم هذه الأصول تبعاً لتصنيفها ، فهي تُقيَّم بالتكلفة إذا كانت أصولاً ثابتة ؛ وإذا كانت أصولاً متداولة ، فتُقيَّم بالكلفة مطروحاً منها مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في حالة كون الأسعار أقل من الكلفة .



ثانياً : المطلوبات وحقوق أصحاب المؤسسة (Total Liabilities & Equity)

وهي عبارة عن الإلتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين ومقرضين ومالكين ، كما هي الحال في الموجودات ، فإن المطلوبات أيضاً تقسم إلى مجموعات رئيسية ، ثم إلى مجموعات فرعية حسب الإستحقاق :

أ - المطلوبات المتداولة (Current Liabilities)

تشمل تلك الإلتزامات الواجبة الأداء في فترة قصيرة تكون - عادة - في حدود فترة تقل عن سنة ، كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة ، تشترك هذه الخصوم بصفة واحدة هي أنها غالباً ما تستعمل لتمويل الأصول المتداولة ، ومثال ذلك :

- **أوراق الدفع** : وهي الأسناد التجارية الموقعة لصالح الموردين
- **ديون** : وهي الإلتزامات للموردين ، وغالباً ما تستحق هذه الديون خلال فترة قصيرة
- **التزامات مستحقة غير مدفوعة (Accruals)** مثل الرواتب ، الضرائب .

ب - المطلوبات طويلة الأجل (Long Term Liabilities)

هي الإلتزامات التي يكون استحقاقها لمدة سنة وأكثر ، مثل القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل .

ج - حقوق الملكية (Capital Equity)

وهي تمثل ما قدمه أصحاب المشروع من أموال مباشرة لأجل الإستثمار ، بالإضافة إلى أية إرباح تحققت لهم دون سحبها من المشروع ، وبشكل أكثر تفصيلاً ، يمكن القول بأن حقوق المساهمين تتمثل فيما يلي :

- 1- رأس المال المدفوع
- 2- الأرباح المحتجزة
- 3- **الضميمة** : وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم بأكثر من قيمتها الاسمية ، وتعرف أيضاً بعلاوة الإصدار .

الشركة (س)

الميزانية العمومية في 12/31/.....

كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	المطلوبات وحقوق المساهمين
		<u>الأصول المتداولة</u>			<u>مطلوبات متداولة</u>
	X X	نقدية		X X	دائنون
	X X	مدينون (صافي)		X X	أوراق دفع
	X X	مخزون		X X	قروض قصيرة الأجل
X x x		مجموع الأصول المتداولة			مجموع المطلوبات المتداولة
		<u>الأصول الثابتة</u>			<u>مطلوبات طويلة الأجل</u>
		أراضي			قروض طويلة الأجل
		مباني			سندات طويلة الأجل
		معدات وآلات			مجموع المطلوبات طويلة الأجل
X x x		مجموع الأصول الثابتة			
	X X	يطرح : متراكم الإستهلاك			
X x x		صافي الأصول الثابتة			مجموع المطلوبات
		<u>أصول غير ملموسة</u>			<u>حقوق المساهمين</u>
		شهرة (صافي)			رأس المال من الأسهم العادية
		علامات تجارية (صافي)			احتياطات
		مجموع الأصول غير ملموسة			أرباح محتجزة
	X x x				مجموع حقوق المساهمين
	X x x	مجموع الأصول			مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين



أدوات التحليل المالي (Tools Of Financial Analysis)

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها ، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار .

من أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية :

1- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة

(Comparative Financial Statement Analysis)

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة ، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة ، إذ تساعد هذه المقارنة في تعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها .

2- تعرف الأهمية النسبية لكل بنود من بنود الموجودات والمطلوبات / التحليل الهيكلي

(Structural Analysis / Common Size Balance Sheet)

وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين ، هما :

أ - مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين .

ب - كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى .

3- قائمة التدقيق النقدي (Cash Flow Statement)

يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل ، وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي : التدفقات النقدية من عمليات التشغيل ، التدفقات النقدية من عمليات الإستثمار ، والتدفقات النقدية من عمليات التمويل ؛ وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الإستحقاق .

4- التحليل المالي بالنسب (Ratio Analysis)

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض ، أو بالإستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل .



الفصل الثالث

تحليل القوائم المالية

← التحليل المقارن

← التحليل الهيكلي

← تحليل النسب

تحليل القوائم المالية

أولاً : التحليل المقارن للميزانيات العمومية

تمثل قائمة المركز المالي الموقوف المالي للمؤسسة في لحظة معينة ، على حين تمثل قائمة الدخل كشفاً بالدخل المتحقق ، وبالتكاليف المرتبطة بهذا الدخل ، والنتيجة من ربح أو خسارة لفترة معينة ، وإذا ما تمّ تحليل البيانات المالية الواردة في هاتين القائمتين ، فإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقوف المالي للمؤسسة للفترة المعنية ، لكنه لا يستطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة بالرغم مما فيها من معلومات ، للأسباب التالية :

- 1- قد لا تمثل قوائم الفترة الواردة أداء المؤسسة المعتاد
- 2- لا تخبر المحلل عما إذا كانت النتائج التي تظهرها أفضل أو أسوأ مما كان في الماضي
- 3- لا تخبر شيئاً عن الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة ، علماً بأن الاتجاه أهم بكثير من النتائج التي تظهرها قائمة واحدة

ولهذه الأسباب يلجأ المحللون إلى مقارنة القوائم المالية للمؤسسات لتعرف الاتجاه الذي يتخذه أداؤها ، هذا وقد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة نفسها ، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة داخلية ، أو قد تكون مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى ، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة خارجية .

وسنكتفي - فيما يلي - بالإشارة إلى المقارنة الداخلية ، لأن المقارنة الخارجية لا تختلف عنها إلا في عملية المقارنة مع مؤسسات أخرى تنتمي إلى نفس الصناعة ونفس النشاط وتتقارب في الحجم ومرحلة النمو .



المقارنة الداخلية للقوائم المالية

يتحقق التحليل المقارن من وضع الميزانيات العمومية أو قوائم الدخل بعضها إلى جانب بعض ، ومراقبة التغيرات التي طرأت على كل بند ، على مدى السنوات .

◀ مقارنة الميزانية العمومية للمؤسسة

تتبع الآثار المترتبة على قيام المؤسسة بنشاطها في ميزانياتها العمومية عن طريق الزيادة أو النقص في مختلف بنودها ، وبإمكان المحلل ملاحظة هذه التغيرات من خلال المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين أو بين عدة ميزانيات .

أ - المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين

بالإمكان المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين مرتبتين ترتيباً عمودياً بنفس التسلسل (كما هو موضح في المثال التالي) وذلك لتحقيق ما يلي :

- 1- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت عليها
- 2- تحديد كمية الزيادة أو النقص في كل بند من بنود الميزانية للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير
- 3- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند ، لأن التغير الكمي قد لا يعبر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل .



الميزانية العمومية المقارنة

النسبة المئوية للتغير	التغير + (-)	2001	2000	
33%	2	8	6	نقد وشبه نقد
19%	5	31	26	مدينون
27%	7	33	26	بضاعة
24%	14	72	58	مجموع الموجودات المتداولة
12%	6	58	52	موجودات ثابتة
18%	20	130	110	المجموع
65%	20	51	31	ديون قصيرة الأجل
(29%)	(6)	15	21	ديون طويلة الأجل
10%	6	64	58	حقوق ملكية
18%	20	130	110	المجموع

عند التحليل المقارن ، لا بدّ من ملاحظة ما يلي :

- 1- عندما تظهر قيمة سالبة في سنة الأساس ، وقيمة موجبة في السنة التالية أو العكس ، فإن التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى .
- 2- عندما يكون للبند وجود في سنة الأساس ، ولا يوجد مقابله في السنة الثانية ، فإن النقص الحاصل هو 100% .
- 3- عندما لا يكون وجود للبند في سنة الأساس ، ويوجد مقابله في السنة التالية ، لا يمكن حساب التغير لعدم جواز القسمة على صفر ، ويوضح المثال التالي ما ذكر أعلاه :

نسبة التغير	التغير	2001	2000	
-	6000	1500	(4500)	الدخل الصافي
-	(3000)	(1000)	2000	ضرائب
-	8000	8000	-	أوراق دفع
(100%)	(10000)	-	10000	أوراق قبض



ب- المقارنة بين عدة ميزانيات

إذا توافرت للمحلل ميزانيات عمومية لعدة سنوات ، يستطيع ترتيبها بالشكل الظاهر في المثال التالي ، للتمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت على وضع المؤسسة على مدى هذه السنوات .

ميزانيات عمومية مقارنة

2001	2000	1999	1998	1997	
16	12	10	8	6	نقد وشبه نقد
62	52	42	36	28	مدينون
66	52	38	30	24	بضاعة
144	116	90	74	58	مجموع الموجودات المتداولة
116	104	90	84	60	الموجودات الثابتة / صافي
260	220	180	158	118	مجموع الموجودات
46	34	20	14	10	دائنون
34	28	26	24	16	مستحقات
80	62	46	38	26	مجموع المطلوبات المتداولة
26	20	12	6	8	ديون طويلة الأجل
26	22	16	14	10	مستحقات عاملين
132	104	74	58	44	إجمالي المطلوبات
62	62	62	62	52	رأسمال مدفوع
66	54	44	38	22	أرباح غير موزعة
128	116	106	100	74	إجمالي حقوق المساهمين
260	220	180	158	118	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين



ج- مقارنة الحجم الموحد للميزانيات العمومية (Common-Size Analysis)

تقوم هذه الطريقة على أساس تحويل الأرقام المطلقة في الميزانيات العمومية إلى نسب ، وذلك باعتبار أن كلاً من جانبي الميزانية متساوي 100% ، وبعد ذلك يتم التعبير عن كل بند من بنود الميزانية كنسبة من مجموع الجانب الذي ينتمي إليه ، وذلك بقسمة البند نفسه على مجموع الجانب الذي ينتمي إليه .

وتمكّن هذه القائمة المقارنة المحلل من أن يحكم بنظرة سريعة على الإتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة وأداؤها ، والتغيرات النسبية التي تطرأ على كل بند ، كما تفصح بشكل معبر عن تركيبة الأصول ، والموارد المستخدمة في تمويلها ، والخصوم ، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها ، ومدى تركزها ، وتطور هذه الأهمية على مدى السنوات .

2001	2000	1999	1998	1997	
					الموجودات
%6	%5	%6	%5	%5	نقد وشبه نقد
%24	%24	%23	%23	%24	مدينون
%25	%24	%21	%19	%20	بضاعة
%55	%53	%50	%47	%49	مجموع الموجودات المتداولة
%45	%47	%50	%53	%51	صافي الموجودات الثابتة
%100	%100	%100	%100	%100	مجموع الموجودات
					المطلوبات وحقوق المساهمين
%18	%15	%11	%9	%8	دائنون
%13	%13	%14	%15	%14	مستحقات
%31	%28	%25	%24	%22	مجموع المطلوبات المتداولة
%10	%9	%7	%4	%7	ديون طويلة الأجل
%10	%10	%9	%9	%8	حقوق العاملين
%51	%47	%41	%37	%37	إجمالي الديون
%24	%28	%34	%39	%44	رأس المال المدفوع
%25	%25	%25	%24	%19	أرباح غير موزعة
%49	%53	%59	%63	%63	إجمالي حقوق المساهمين
%100	%100	%100	%100	%100	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين



ثانياً : التحليل المقارن لقوائم الدخل

يمكن القيام بالدراسة المقارنة لقوائم الدخل للمؤسسات التجارية باستخدام نفس الأدوات التي استخدمت في الدراسة المقارنة للميزانيات العمومية :

أ - المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين

يمكن المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين بعد ترتيبهما عمودياً بنفس التسلسل (كما يبين المثال اللاحق) لتحقيق ما يلي :

1- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت على كل منها

2- تحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير

3- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند ، لأن التغير الكمي قد لا يُعبّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل

قائمة الدخل

الأهمية النسبية للتغير	كمية التغير	2001	2000	
20%	50	300	250	صافي المبيعات
15%	24	(184)	(160)	تكلفة المبيعات
29%	26	116	90	مجمّل الربح
17%	6	(41)	(35)	مصروفات بيع وتوزيع
صفر	-	(10)	(10)	استهلاك
44%	20	65	45	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة
43%	10	33	23	ضريبة



%45	10	32	22	صافي الربح
-----	----	----	----	------------

ب - المقارنة بين قوائم دخل لعدة سنوات

تتم المقارنة بين قوائم الدخل لنفس المؤسسة لعدة سنوات من أجل تعرّف الإتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة مختارة من الزمن ، ويبين المثال التالي قائمة دخل مقارنة لعدة سنوات ، ويلاحظ ما يلي :

- 1- اتخذت المبيعات اتجاهًا تصاعدياً
- 2- اتخذت الأرباح اتجاهًا صاعداً أيضاً
- 3- نمت المصروفات بنسبة أقل من نسبة نمو المبيعات مما يدل على كفاية الرقابة على المصروفات

قائمة دخل مقارنة بالأرقام

2001	2000	1999	1998	1997	
600	50	420	360	280	صافي المبيعات
(384)	(326)	(264)	(216)	(162)	تكلفة المبيعات
216	174	156	144	118	مجمّل الربح
(48)	(42)	(46)	(48)	(36)	مصروفات البيع
(30)	(24)	(22)	(20)	(16)	مصروفات إدارية وعمومية
(22)	(20)	(18)	(16)	(12)	استهلاك
100	86	86	84	64	إجمالي المصروفات
116	88	70	60	54	الربح قبل الفائدة والضريبة



(2)	(2)	(2)	(2)	(2)	فوائد مدفوعة
2	2	2	2	2	إيرادات أخرى
116	88	70	60	54	الربح قبل الضريبة
(56)	(42)	(34)	(28)	(26)	ضريبة
60	46	36	32	28	صافي الربح



ج - قائمة دخل مقارنة بالنسب (Common Size Income Statement)

وبدلاً من أن تتم المقارنة بين الأرقام المطلقة لقوائم الدخل ، تتم المقارنة في هذه الحالة بين نسب مئوية ممثلة لكل بند من بنودها ، وتقوم هذه الطريقة من التحليل على تقييم التكاليف والأرباح كنسبة من المبيعات .

والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحليل قائمة الدخل تحليلاً عمودياً ، على أن تمثل المبيعات 100% ، إذ ينسب كل بند من بنود قائمة الدخل إلى المبيعات ، وبعد إنجاز هذا التحليل تتم المقارنة بين النسب المستخرجة .

وتمكّن هذه المقارنة المحلل من التعرف على كفاية الأداء عند مستويات مختلفة من المبيعات ، كما تمكنه من تعرف الإتجاه الذي تتخذه مختلف البنود والتغيرات التي قد تطرأ عليها .

قائمة دخل مقارنة بالنسب

2001	2000	1999	1998	1997	
%100	%100	%100	%100	%100	صافي المبيعات
%64	%65	%63	%60	%58	تكلفة المبيعات
%36	%35	%37	%40	%42	مجمّل الربح
%8	%8	%11	%13	%13	مصروفات البيع
%5	%5	%5	%6	%6	مصروفات إدارية وعمومية
%4	%4	%4	%4	%4	مصروف الإستهلاك
%17	%17	%20	%23	%23	إجمالي المصروفات
%19	%18	%17	%17	%19	الربح قبل الفوائد والضرائب



%0.3	%0.4	%0.5	%0.6	%0.7	فوائد مدفوعة
%0.3	%0.4	%0.5	%0.6	%0.7	إيرادات أخرى
%19	%18	%17	%17	%19	الربح قبل الضريبة
%9	%8	%8	%8	%9	ضريبة الدخل
%10	%10	%10	%9	%10	صافي الربح

ثانياً : التحليل الهيكلي للقوائم المالية (Structural Analysis)

ويقوم هذا التحليل على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات إلى المجموع الكلي للجانب الذي ينتمي إليه البند ، ويتحقق ذلك بقسمة كل بند من بنود الموجودات على إجمالي الموجودات ، وكذلك الحال بالنسبة للمطلوبات .

ويركز هذا التحليل على مظهرين هامين هما :

1- إظهار الأهمية النسبية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق المساهمين

2- إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات

ثالثاً : تحليل النسب المالية (Ratios Analysis)

يمكن تقسيم النسب المالية في خمس فئات رئيسية هي على النحو التالي :

نسب الربحية (Profitability Ratios)

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما :

أ - مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح ، وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية :



$$1 - \text{حافة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$2 - \text{حافة ربح التشغيل} = \frac{\text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتستخدم النسبتان أعلاه لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج ، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج ، أو هبوط حجم المبيعات .

ب - مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الإقتراض أو من الاثنين معاً .

وتتضمن هذه المجموعة نسباً مالية مثل :

$$\leftarrow \text{العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{ربح التشغيل (EBIT)}}{\text{معدل مجموع الموجودات}}$$

ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح العائد على الإستثمار (ROI) وتحدد بالمعادلة التالية :

$$\text{ROI} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{معدل مجموع الموجودات}}$$

يقصد بالمعدل ما يلي :-

$$\frac{\text{مجموع البند في بداية السنة} + \text{مجموع البند في نهاية السنة}}{2}$$

حيث ض = معدل ضريبة الدخل



← العائد على حقوق المساهمين العاديين (ROE)

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{معدل صافي حقوق المساهمين}}$$

← القوة الإيرادية (Earning Power)

ويتوقف تحديدها على الزاوية التي يُنظر من خلالها لذلك المؤشر ، فإذا كانت القوة الإيرادية (EP) مرادفاً للعائد على الموجودات (ROA) فإنها تحدد بالمعادلة التالية .

$$EP = \text{حافة ربح التشغيل} \times \text{معدل دوران الموجودات}$$

أما إذا كانت مرادفاً للعائد على الإستثمار ROI فإنها تحدد بالمعادلة التالية :

$$EP = \text{حافة الربح بعد الضريبة} \times \text{معدل دوران الموجودات}$$

ومما تجدر الإشارة هنا هو أنه يتوجب على المحلل المالي في تنفيذه لتحليل الربحية أن يميز بين مصطلح الربح من جهة Profit ، ومصطلح الربحية Profitability من جهة أخرى ، كما عليه أن يربط النسب المشار إليها أعلاه بمؤشر آخر سيرد ذكره لاحقاً عند عرض مجموعة نسب الكفاءة أو نسب النشاط ، ويقصد بهذا المؤشر ما يعرف بنسبة معدل دوران الموجودات .

إذ توفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى قدرة إدارة المنشأة على استخدام موجوداتها في توليد المبيعات والتي هي في الأساس المصدر الرئيسي للأرباح ، وبناءً لذلك نلاحظ بأن هذه النسبة أي معدل دوران الموجودات تعتبر أحد طرفي معادلة القوة الإيرادية للمنشأة .

نسب السيولة Liquidity Ratios



تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

وتشمل هذه النسب ما يلي :

◀ نسب التداول (Current Ratio)

$$= \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

◀ نسب السيولة السريعة (Quick -Acid Ratio)

$$= \frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

◀ نسبة النقدية (Cash Ratio)

$$= \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفقاً عليها كمقياس للسيولة ، وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معين ، لكن يمكن القول بأن معايير السيولة تكون عادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك إلى حد ما التجارية ، في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد ما بالنسبة للمنشآت العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات .

من جانب آخر نذكر مرة أخرى بأن نسب السيولة آتفة الذكر وإن كانت تعبر عن المحتوى أو المضمون الكمي لسيولة المنشأة دون المحتوى أو المضمون النوعي الذي يتطلب لتقييمه استخدام مؤشرات أخرى هي نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة مثل : معدل دوران الذمم المدينة ، معدل دوران المخزون ، معدل دوران الذمم الدائنة وهذه المعدلات وغيرها سيتم التعرض لها بالتفصيل لدى بحث نسب النشاط .



كما نذكر أيضاً بوجوب مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة ، هذه الملاحظة هي أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمنشأة لكنهما في الوقت نفسه متضادين ، بمعنى أن مراعاة تحسين أحدهما ستكون على حساب الآخر ، من هنا تأتي أهمية مراعاة توفير التوازن بينهما . وبالتالي يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المنشأة دائماً على أنه علامة صحة في أداء المنشأة ، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المنشأة ، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستتعرض سلباً على مؤشرات سيولتها .

نسب الأداء أو نسب النشاط (Performance of Activity Ratios)

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات ، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثمّ مدى قدرتها في الإستخدام الأمثل لهذه الموجودات .

ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيسيتين هما :

أ - نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة ، وتشمل ما يلي :

◀ معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Receivable Turnover)

= صافي المبيعات

معدل رصيد المدينين

◀ متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)



$$\frac{365}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}} =$$

ويقىس هذا المعدلان كفاءة إدارة الإئتمان ومدى فاعلية سياسات الإئتمان والتحصيل ، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس بالعكس .

◀ معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد المخزون}} =$$

◀ متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون

$$\frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}} =$$

ويقىس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون ، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشراً جيداً والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون .

◀ معدل دوران الذمم الدائنة (Accounts Payable Turnover)

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد الدائنين}} =$$

أو

$$\frac{\text{المشتريات}}{\text{معدل رصيد الدائنين}} =$$



معدل رصيد الدائنين

◀ متوسط فترة الإئتمان

$$= \frac{365}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

ويقىس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء ، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة زاد عن متوسط فترة الإئتمان كلما كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة ، ذلك سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة .

◀ معدل دوران صافي رأس المال العامل (Net Working Capital Turnover)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل رصيد صافي رأس المال العامل}}$$

وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح .

نذكر هنا مرة أخرى بأن معدلات الدوران آنفه الذكر تستخدم كمؤشرات مكملة لنسب السيولة باعتبارها مؤشرات مفيدة لنوعية أو جودة الموجودات المتداولة .

ويجدر بالمحلل المالي لدى دراسة معدلات دوران الموجودات المتداولة بشكل عام أن يراعي احتمالات ما قد تلجأ إليه المنشأة من تحسين صوري لها عن طريق القيام ببعض الإجراءات المؤقتة في نهاية العام بقصد تحسين هذه المعدلات في البيانات المالية المنشورة .



فيمكن لها مثلاً أن ترفع معدل دوران البضاعة عن طريق القيام بصفقات بيع كبيرة بشروط سهلة في نهاية العام ، تؤدي إلى تضخيم قيمة المبيعات ، ومن ثمَّ تخفيض رصيد المخزون ، فيكون لهذا الإجراء أثر مزدوج على الربحية فيحسنها وعلى السيولة فيرفعها ، كما يمكن تحسين معدل دوران الذمم المدينة بتاريخ إعداد الميزانية عن طريقة زيادة في تحصيل الذمم فوق المعدلات المعتادة ، ثم تعود المنشأة إلى سياسات الائتمان السهلة بعد إعداد الميزانية مباشرة .

ملاحظة

في قياس أو اشتقاق معدلات الدوران آنفة الذكر يمكن الإستعاضة في المقام عن رقم الرصيد برقم متوسط الرصيد إذا ما أمكن ذلك .



ب - نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل

وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها ، وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس .

ومن أهم هذه المعدلات :

◀ معدلات دوران الموجودات (Total Assets Turnover)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل مجموع الموجودات}}$$

◀ معدل دوران الموجودات العاملة (Working Assets Turnover)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات - الموجودات غير العاملة}}$$

◀ معدل دوران الموجودات الملموسة (Tangible Assets Turnover)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات - الموجودات غير الملموسة}}$$

نسب هيكل رأس المال (Capital Structure Ratios)

تخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة (Solvency Ratio) كأدوات لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ، كما تقيس أيضاً مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي (Financial Leverage Risk) ، ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي :



◀ نسبة الديون / الموجودات (Debt -Assets Ratio)

$$= \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

◀ نسبة الديون طويلة الأجل / الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية

وكما ارتفعت هذه النسب تزداد المخاطرة والعكس بالعكس .

ومع أنه من الصعب تحديد معايير للنسب السابقة إذ تختلف هذه النسب حسب حجم وطبيعة نشاط المنشأة ، إلا أن المتعارف عليه أن لا تزيد النسبة الأولى عن 50% و النسب الثانية عن 100% ، وكما ارتفعت النسبتان السابقتان تزداد مخاطر الرفع المالي والعكس بالعكس ، ويتم تقييم نجاح إدارة المنشأة عادةً بمدى نجاحها في تحقيق الموازنة بين مزايا المتاجرة بالملكية من جهة والمخاطر التي تترتب على تزايد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي من جهة أخرى .

◀ نسبة تغطية الفوائد (Times Interest Earned)

$$= \frac{\text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

◀ نسب خدمة الديون (Debt - Service Ratio)

$$= \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{الفوائد المدفوعة + القسط المستحق خلال العام من الديون}}$$

◀ فترة استرداد القرض

$$= \frac{\text{النقدية وما يعادلها - الفوائد المدفوعة - توزيعات الأرباح}}{\text{قيمة القرض}}$$



← نسبة التغطية الشاملة (Full Coverage Ratio)

$$= \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة والفوائد (EBIT) + الإستهلاكات + الإيجارات}}{\text{الفوائد المدفوعة + أقساط القروض مستحقة السداد + الدفعات الإيجارية}}$$

1 - ض

نسب السوق (Market Ratios)

تخدم هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم ، وتضم هذه المجموعة من النسب ما يلي :

← عائد السهم العادي (EPS) Earnings Per Share

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

نشير هنا إلى أن المعادلة أعلاه تستخدم في تحديد ما يسمى عائد السهم الأساسي (Primary EPS) وذلك عندما يكون هيكل رأس المال بسيطاً (Simple) أي عندما لا تتواجد فيه إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية كالأسهم الممتازة والسندات ، أما إذا كان هيكل رأس المال مركباً (Complex) أي تتواجد فيه إصدارات كالأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية فحينئذٍ يتطلب الأمر احتساب ما يعرف بعائد السهم المخفض (Fully Diluted EPS) وذلك من خلال معادلة تأخذ في الحسبان احتمال تحويل تلك الإصدارات إلى أسهم عادية .

← توزيعات السهم العادي (DPS) Dividends Per Share


$$= \frac{\text{التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

◀ نسبة توزيع الأرباح (Dividends Payout Ratios)

$$\frac{\text{DPS}}{\text{EPS}} = \frac{\text{توزيعات السهم العادي}}{\text{عائد السهم العادي}}$$

◀ نسبة حجز الأرباح (Retention Ratio)

$$= 1 - \text{DPS}$$

◀ ربع السهم العادي (YPR) Yield Per Share

$$= \frac{\text{توزيعات السهم العادي (DPS)}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار في السهم وبالتالي يساعد في اتخاذ القرار أما ببيع السهم أو الإحتفاظ به .

◀ معدل الرسملة (CR) Capitalization Rate



$$= \frac{\text{عائد السهم العادي EPS}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

◀ مضاعف السعر السوقي للسهم (Price Earnings Ratio (PER)

$$= \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{عائد السهم العادي EPS}}$$

يقيس هذا المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم ويخدم المضاربين في الأسهم في اختيار أسهم الشركات التي يضاربون عليها ، فكلما انخفض هذا المؤشر يكون مشجعاً لهم على شراء أسهم أملاً في تحقيق مكاسب رأسمالية تنتج عن تقلب اسعر السوقي للسهم ، أما إذا ارتفع هذا المؤشر عن المعيار السائد للصناعة فيعتبر دليلاً على تضخم السعر السوقي للسهم وبالتالي ارتفاع المخاطر في المضاربة عليه ، وبالإضافة إلى الاستفادة منه في تقييم القيمة السوقية للسهم يفيد كذلك في التنبؤ بالسعر المستقبلي للسهم .

◀ القيمة الدفترية للسهم العادي (Book Value Per Share)

$$= \frac{\text{مجموع حقوق المساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلاً مشجعاً على الإستثمار في أسهم الشركة باعتبارها مؤشراً على أن الشركة قد حققت أرباحاً ، أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن



قيمة الإسمية (Par Value) فهذا دليل على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءاً من رأسمالها .

استخدامات النسب المالية

كما سبق وأشرنا تخدم النسب المالية المحلل المالي في تقييم أداء المنشأة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذلك مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والإستثمارية .